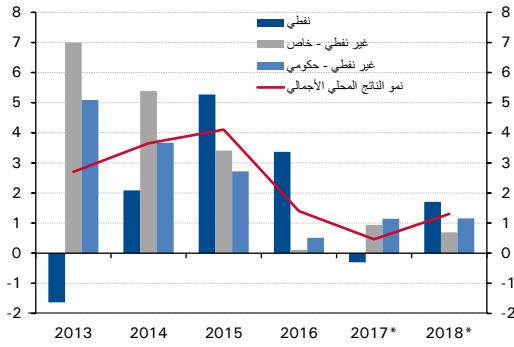


السعودية: الانفاق الحكومي والإصلاحات سيؤديان إلى تحفيز النشاط غير النفطي

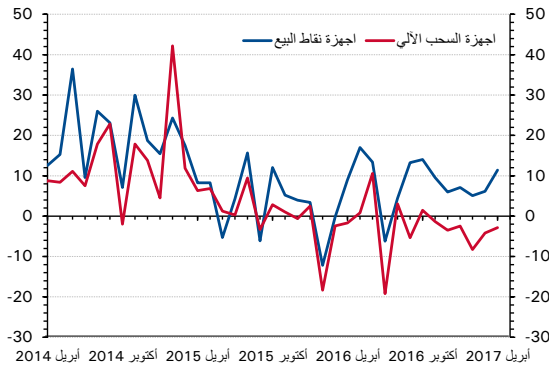
الآفاق والتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي، *تقديرات وتوقعات)



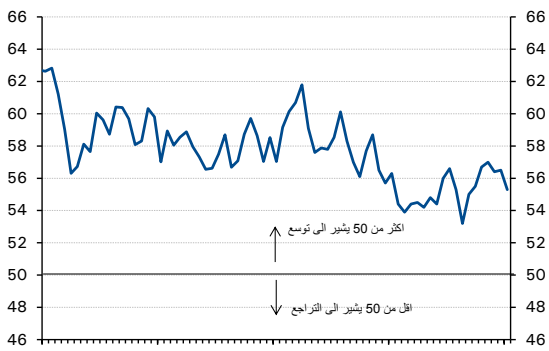
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: صفقات أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع (قيمة الصفقات والنمو السنوي %)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ٣: مؤشر مديري المشتريات (مؤشر)



المصدر: بنك الإمارات دبي الوطني وماركت

- توقعات بتباطؤ معدل النمو من ١,٤% في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٥% في عام ٢٠١٧ نتيجة لانكماش نشاط القطاع النفطي (-٠,٣% على أساس سنوي) مع التزام المملكة بحصتها في خفض الإنتاج النفطي وفقاً لاتفاقية الأوبك.
- تسارع النمو غير النفطي من -٠,١% على أساس سنوي في عام ٢٠١٦ إلى ١,١% على أساس سنوي في عام ٢٠١٧ مع تبني الحكومة لموقف مالي توسعي معتدل وتطبيق أجندة التنمية "رؤية السعودية ٢٠٣٠".
- يتوقع ان يتقلص عجز الموازنة إلى النصف وان تبلغ نسبته -٨,٠% من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية ارتفاع الإيرادات النفطية/غير النفطية مع التقشف المالي نسبياً.
- سيستمر تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار أدوات الدين والاستعانة بالاحتياطيات في الوقت ذاته، على أن يبلغ الدين العام ذروته في عام ٢٠١٨ ليصل إلى نسبة ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

شرعت السعودية في تطبيق خطة جذرية وطموحة لتغيير اقتصاد المملكة بأسره، وإعادة هيكلة مواردها المالية، والابتعاد به عن الاعتماد الكلي على النفط، وذلك في ردة فعل من جانبها على تراجع أسعار النفط. وتعد رؤية السعودية ٢٠٣٠ والبرامج التخطيطية المرتبطة بها في الوقت الحاضر هي الأساس المعياري لقياس النمو الاقتصادي والتنمية. حيث سيتم توجيه الانفاق العام والاستثمار نحو توطين الصناعات وتدريب السعوديين بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية للاقتصاد. ويتم تطبيق الإصلاح المالي من خلال ترشيد الانفاق، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وخصخصة الكيانات الحكومية، حتى تتمكن المملكة من تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تم رفع أسعار الوقود والمرافق العامة وسيتم إدخال الضرائب، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨، بينما تكشف السلطات عن حزمة تحفيز للقطاع الخاص. وتشمل هذه الحزمة برنامج للإسكان والانفاق المعيشي من أجل التخفيف من أعباء الأسر ذات الدخل المنخفض.

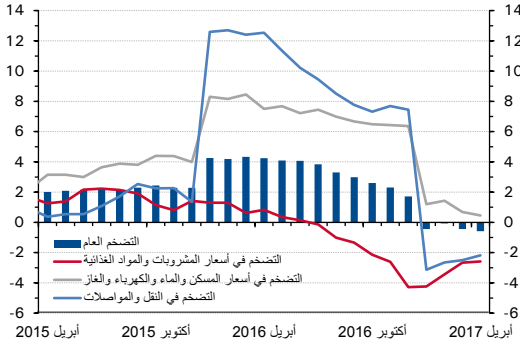
هذا وتعد المخاطر والتحديات جسيمة، ومن أكثرها إلحاحاً الحاجة إلى رفع أسعار النفط واستقرارها عند مستوى كافٍ لتحفيز نمو الاقتصاد غير النفطي مباشرة من خلال الانفاق والاستثمار الحكومي في مشروعات رأسمالية قائمة تصل قيمتها إلى ١,٤ تريليون ريال سعودي (٣٧٣ مليار دولار أمريكي)، وعن طريق غير مباشر من خلال تحسين سيولة النظام المصرفي والإقراض. وينبغي إثّر ذلك ان ينتعش نشاط وثقة المستهلك.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

	٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤,١	١,٤	٠,٥	١,٣
- القطاع النفطي	٥,٣	٣,٤	٠,٣	١,٧
- القطاع غير النفطي	٣,٢	٠,١	١,٠	١,٠
التضخم	٢,٢	٣,٥	١,٤	٢,١
الميزان المالي	١٥,٠	١٦,٨	٨,٠	٣,٧
الدين الحكومي	٥,٨	١٣,٢	١٧,٧	٢٤,٣

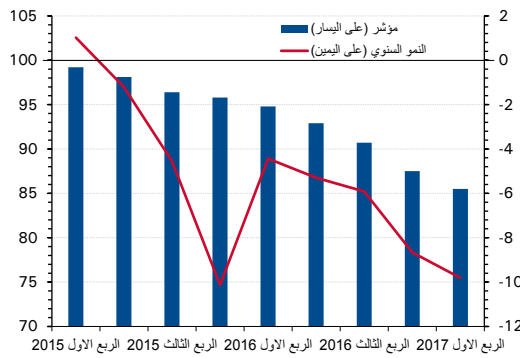
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات

الرسم البياني ٤: التضخم في أسعار المستهلك (النمو السنوي)



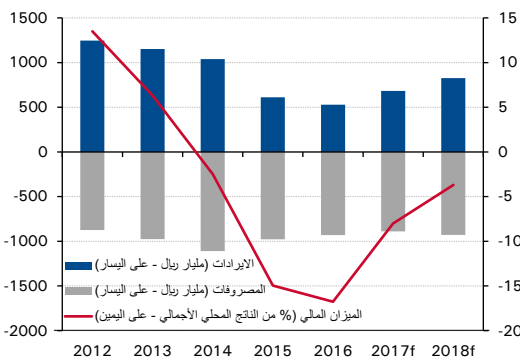
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني ٥: مؤشر سعر العقار



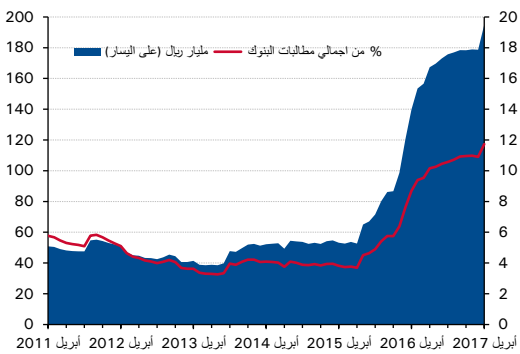
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني ٦: الميزان المالي



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٧: السندات الحكومية لدى البنوك



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

توقع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ٢٠١٧ على خلفية انكماش القطاع النفطي، بينما يتوقع تعافي أنشطة القطاع غير النفطي

يتوقع ان يشهد النمو الاقتصادي السعودي مزيداً من التباطؤ مقارنة بالعام الماضي متراجعاً من ١,٤٪ إلى ٠,٥٪ على أساس سنوي في العام ٢٠١٧. ويكمن خلف تلك التوقعات انكماش القطاع النفطي بنسبة -٠,٣٪ على أساس سنوي، وذلك تماشياً مع التزام السعودية باتفاقية الأوبك لخفض الإنتاج واستمرار ضعف القطاع الخاص غير النفطي. وقد تراجع نمو القطاع الخاص إلى أدنى مستوياته منذ ٢٦ عاماً وبلغ ٠,١٪ العام الماضي، بعد مرور عامين من التشرف المالي وتراجع الثقة في الأعمال الناجم عن تراجع أسعار النفط.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتوقع أن يرتفع النشاط غير النفطي في العام الحالي بنسبة ١,١٪ على أساس سنوي بفضل السياسة المالية التوسعية المعتدلة للحكومة وما تتضمنه من إطلاق حزم تحفيزية خاصة بالإسكان والقطاع الخاص، وانتعاش النشاط الاستهلاكي والتصنيعي والإنشائي. كما أنه من المتوقع ان يتلقى القطاع الاستهلاكي دعماً نتيجة لإعادة حوافر وعلاوات القطاع الخاص مؤخراً.

وتهدف حزمة تحفيز القطاع الخاص التي تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليار ريال سعودي (٥٣,٣ مليار دولار) إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وذلك بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تحسين كفاءات الصناعات ذات الطاقة العالية والصناعات كثيفة العمالة. كما تلتزم الحكومة أيضاً بتوطين الصناعات مثل النفط والغاز والدفاع.

من جهة أخرى، ما يزال قطاع التجزئة والمستهلك يمثل نقطة ضعف، حيث أن أحدث المقاييس المتعلقة به مثل معاملات نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي، ونمو ائتمان القطاع الخاص، ومؤشر مديري المشتريات جميعها عوامل تشير إلى التحسن رغم ضعف الأنشطة.

ومن غير المتوقع ان يستمر انكماش الأسعار لما بعد النصف الأول من عام ٢٠١٧، بحيث سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة وتطبيق الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة (في عام ٢٠١٨) إلى دفع الأسعار نحو الارتفاع

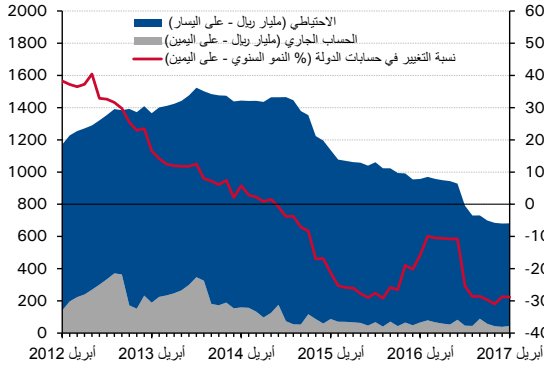
تراجع معدل نمو التضخم بشكل سلبي منذ بداية العام إلى أن بلغ -٠,٦٪ على أساس سنوي في أبريل. وجاء هذا التراجع على خلفية ضعف الطلب الاستهلاكي إضافة إلى تراجع أسعار الأغذية العالمية والآثار القاعدية المتبقية من جراء خفض الدوم في العام الماضي. وكان عكاس إضافي على ضعف الطلب، اتجهت الأسعار العقارية أيضاً إلى الانخفاض وتراجعت بحوالي ١٠٪ على أساس سنوي. إلا أنه من المرجح ان يرتفع التضخم مستقبلياً بعد ان تقوم الحكومة بتفعيل الجولة الثانية من خفض دكوم الطاقة وقيام السلطات بفرض الضرائب الانتقائية على التبغ والمأكولات والمنتجات السكرية في منتصف العام. كما أن فرض ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨ بمعدل ٥٪ سيؤثر على الأسعار الاستهلاكية ويدفع بمعدل التضخم الرئيسي للارتفاع من المعدل المتوقع بنسبة ١,٤٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٨.

عجز الموازنة سيتقلص في عامي ٢٠١٧-٢٠١٨ على خلفية ارتفاع أسعار النفط والإصلاح المالي...

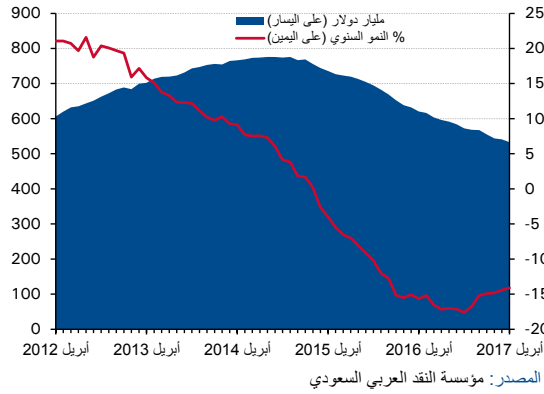
من المرجح ان يستمر عجز الموازنة السعودية الذي بدأ منذ عامين حتى عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. إلا ان هذا العجز سوف يتراجع عن المستويات المرتفعة التي شهدتها موازنة العام الماضي بنسبة -١٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى -٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ و-٣,٧٪ في عام ٢٠١٨.

حيث ان توقعات ارتفاع أسعار النفط خلال العامين القادمين (بلوغ متوسط سعر مزيج برنت إلى ٥٥ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠١٧ و٦٠ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠١٨) بالإضافة إلى استمرار برنامج التشديد المالي وتطبيق الإصلاحات

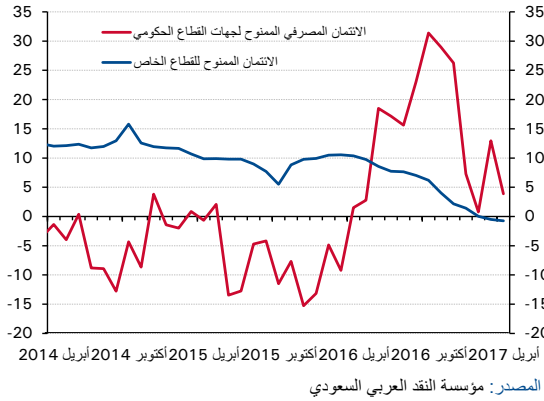
الرسم البياني ٨: الحسابات الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي



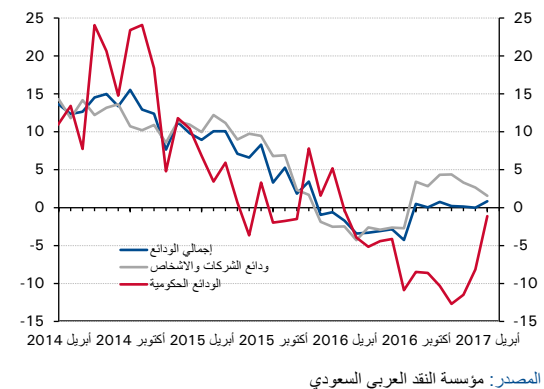
الرسم البياني ٩: صافي إجمالي الأصول الأجنبية



الرسم البياني ١٠: نمو الائتمان المصرفي (% النمو السنوي)



الرسم البياني ١١: نمو ودائع البنوك (% النمو السنوي)



الجديدة وفقاً لبرنامج التحول الوطني ورؤية ٢٠٣٠، تكمن جميعها خلف تلك الآفاق المستقبلية الإيجابية.

واستناداً على أرقام العام ٢٠١٦، فقد تم تقليص إجمالي النفقات بواقع ١٦٪ من المستويات التاريخية التي بلغت في العام ٢٠١٤ بقيمة ١,١١٠ مليار ريال سعودي (٢٩٦ مليار دولار أمريكي) لتصل إلى ٩٣٠ مليار ريال سعودي (٢٤٨ مليار دولار أمريكي). كما تم تخفيض النفقات الرأسمالية (من خلال إلغاء أو تأجيل مشروعات البنية التحتية غير الأساسية) ودعم الطاقة والخدمات وإلغاء حوافز وبدلات موظفي الدولة. (إلا أن الحوافز والبدلات قد تم اعادتها في ابريل ٢٠١٧ بموجب مرسوم ملكي).

ومن المتوقع أن يتم تطبيق الجولة الثانية من تخفيض دعم الطاقة والمرافق مع دفع الحكومة لخطتها المرحلية الهادفة لربط أسعار الطاقة والمياه والكهرباء بأسعار الأسواق الدولية بحلول العام ٢٠٢٠. ويتوقع أن تتمكن الحكومة من توفير حوالي ٢٠٩ مليار ريال سعودي (٥٥ مليار دولار أمريكي) بحلول العام ٢٠٢٠، أو ما يعادل ٨,٧٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، وفقاً لما ورد في برنامج تحقيق التوازن المالي للحكومة.

ويستهدف هذا البرنامج تحقيق موازنة متوازنة بحلول العام ٢٠٢٠، وذلك من خلال تحسين كفاءة الانفاق تحت اشراف مكتب ترشيد الانفاق الذي تم استحداثه مؤخراً وتنمية قاعدة الموارد غير النفطية. وبالنسبة لتحسين كفاءة الانفاق، فإن اعتماد أفضل الممارسات على مستوى كافة الوزارات الحكومية من حيث تحسين الممارسات التعاقدية والشرائية على سبيل المثال، من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق وفورات تراكمية تصل إلى حوالي ٧٠ مليار ريال سعودي (١٨ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٠ و وفورات سنوية تصل إلى ٢١,٤ مليار ريال سعودي (٤,٨ مليار دولار أمريكي) بعد ذلك. كما أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨ إلى جانب عدد من الضرائب والرسوم الأخرى (المقابل المالي على الوافدين، و"ضريبة المنتجات الضارة" وغيرها) من المتوقع أن يضيف إيرادات صافية للخزانة السعودية بحوالي ١٥٢ مليار ريال سعودي (٤٠ مليار دولار أمريكي) بحلول عام ٢٠٢٠.

إلا أن الانفاق الحكومي يتوقع له الارتفاع بعد عامين من التشديد المالي

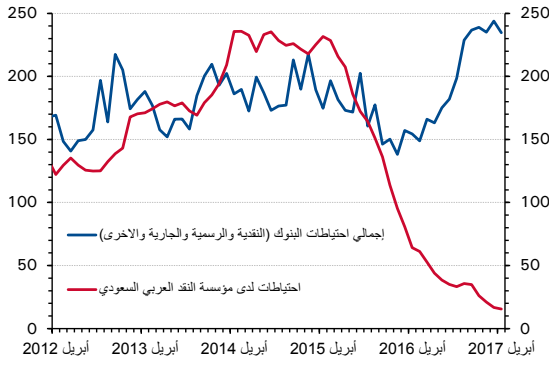
مع أخذ ما تقدم ذكره في الاعتبار، فإن الحكومة قد اعتمدت موازنة توسعية هذا العام (عدا عن دفع الدفعات المتأخرة بقيمة ١٠٥ مليار ريال سعودي للمقاولين بنهاية عام ٢٠١٦)، ورفعت نفقاتها بحوالي ٨٪ في محاولة منها لتخفيف أثر التقشف المتواصل للإنفاق الاستهلاكي وتحفيز الاقتصاد غير النفطي.

استمرار تمويل العجز من خلال مزيج من اصدار أدوات الدين وسحب الاحتياطيات

وفقاً للسلطات السعودية، سيتم اصدار سندات دين بحوالي ١٢٠ مليار ريال سعودي على الأقل (٣٢ مليار دولار أمريكي) خلال عام ٢٠١٧، بما يعادل ٦٠٪ من عجز موازنة ٢٠١٧. على أن يكون أكثر من نصف تلك القيمة في صورة سندات دين محلية (٧٠ مليار ريال سعودي) والباقي إصدارات عالمية. وتطمح السلطات للاستفادة من النجاح الهائل الذي اتسمت به السندات السيادية التي تم إصدارها في أكتوبر ٢٠١٦ بقيمة ١٧,٥ مليار دولار أمريكي، والتي تعد بمثابة رقماً قياسياً للأسواق الناشئة، فضلاً عن الصكوك السيادية التي تم إصدارها مؤخراً بقيمة ٩ مليار دولار أمريكي. وارتفعت بالتالي قيمة السندات الحكومية لدى البنوك من ٣٨,٥ مليار ريال سعودي (١٠,٣ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٣ إلى ١٩٠ مليار ريال سعودي (٥٢ مليار دولار أمريكي) تقريباً في مارس من هذا العام، وتمثل السندات حوالي ١١,٧٪ من إجمالي مطالبات البنوك.

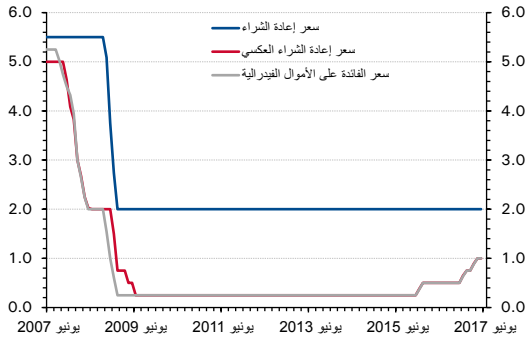
هذا ومن شأن إصدار سندات الدين أن يعمل على تخفيف الضغوط على حسابات الحكومة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي - ساما (الحساب الجاري واحتياطيات

الرسم البياني ١٢: احتياطات البنوك والاحتياطات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (مليار ريال)



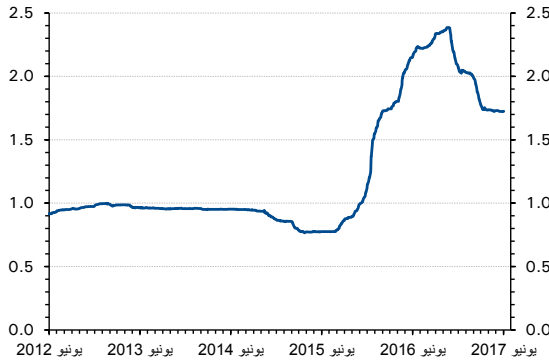
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ١٣: أسعار الفائدة الأساسية (%)



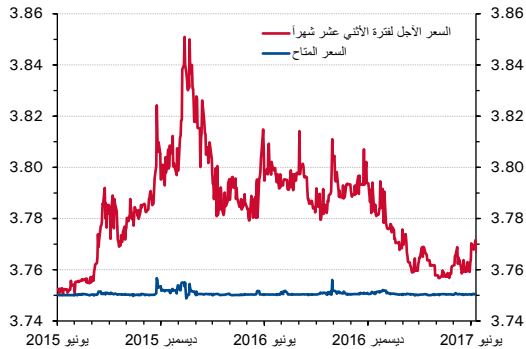
المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٤: أسعار الإنترنت (سبتمبر لفترة ثلاثة أشهر %)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٥: سعر الريال الأجل لفترة إثني عشر شهر (الريال للدولار)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الحكومة) والتي تراجعت بواقع ٢٩٣ مليار ريال سعودي أو ما يعادل ٢٨,٦٪ في عام ٢٠١٦ - أي بمعدل سحب شهري يصل إلى حوالي ٢٤,٤ مليار ريال سعودي (٦,٥ مليار دولار أمريكي). ووفقاً لنشرة ساما الصادرة عن شهر ابريل، تم سحب ٤٤,٦ مليار ريال سعودي (١١,٩ مليار دولار أمريكي) من الحساب الجاري الحكومي خلال الاربع اشهر الاولى من عام ٢٠١٧، من ضمنها ٢٦,٢ مليار ريال سعودي كانت مطلوبة لتغطية عجز موازنة الحكومة في الربع الأول من العام. ويبدو ان باقي المبلغ قد تم ايداعه في النظام المصرفي، ربما لتحسين السيولة أو تحسباً لمزيداً من الانفاق.

ومن المتوقع ان يرتفع الدين العام (الإجمالي) عن مستويات العام الماضي البالغة ١٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ويصل إلى ذروته أو حوالي ٢٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨. وتعد تلك المستويات منخفضة وفقاً للمعايير الدولية وبالمقارنة بالهدف المعنن للسلطات البالغ ٣٠٪ للعام ٢٠٢٠، والذي يعد الحد الأقصى المسموح به من قبل الحكومة لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ما يزال نمو الائتمان والودائع ضعيفاً بما يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي

تحول نمو الائتمان المصرفي الإجمالي وللقطاع الخاص إلى رقم سلبي في مارس وذلك للمرة الأولى منذ ديسمبر ٢٠٠٩. ويدعو تقلص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة ٠,٨٪ على أساس سنوي في ابريل إلى القلق بوجه خاص، نظراً إلى أهمية مساهمة القطاع المصرفي في نجاح الرؤية السعودية ٢٠٣٠.

كذلك فإن نمو الودائع المصرفية يعاني في الوقت الحاضر، وذلك على الرغم من تحسنه قليلاً حيث سجل ٠,٩٪ على أساس سنوي في ابريل، عن أدنى مستوياته في سبتمبر الماضي بنسبة ٤,٣٪- على أساس سنوي. من جهة أخرى، ارتفعت الودائع المصرفية التجارية لدى ساما وبلغت ٢٣٥ مليار ريال سعودي (٦٢,٦ مليار دولار أمريكي)، بما يوحي باحتمال قيام البنوك بتحويل بعضاً من ودايعها الزائدة لاحتياطات لدى البنك المركزي.

توقع مزيداً من التشديد النقدي إلا ان تحسن السيولة يتيح للسلطات مجالاً للمناورة

تتبع ساما خطى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وقامت برفع أسعار الفائدة الرئيسية، اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، بواقع ٢٥ نقطة أساس من ٠,٧٥٪ إلى ١,٠٪ في مارس. إلا انها ابقت على معدل إعادة الشراء عند مستوى ٢,٠٪ دون تغيير. كما يتوقع حدوث ارتفاع معدل الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساس مرة أو مرتين خلال العام الحالي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض في المملكة في وقت يتسم بانخفاض النشاط الاستهلاكي، وضعف النمو الائتماني وتدني مستوى التضخم، الأمر الذي يتطلب من الحكومة اتباع نهج مدروس بعناية.

إلا انه على الرغم من ذلك، يبدو ان لدى السلطات مجالاً للمناورة، حيث ان معدل الإقراض بين البنوك (سايبور لأجل ٣ أشهر) قد تراجع بشدة بواقع ٦٦ نقطة أساس عن المستويات المرتفعة لشهر أكتوبر ٢٠١٦ والبالغة ٢,٣٨٪ لتتخفف إلى حوالي ١,٧٢٪ مع تراجع القيود على السيولة في اعقاب مبيعات السندات السيادية العالمية. كما ان الضغوط التي شهدتها الريال السعودي في الأسواق الآجلة تراجعت بشكل ملحوظ.

الرسم البياني ١٦: السوق السعودية
(مؤشر تداول)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

كما أن نظرة السوق للمخاطر السيادية السعودية تبدو معتدلة – وذلك على الرغم من قيام وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مؤخراً بتخفيض التصنيف الائتماني للملكة على الديون طويلة الأجل والعملة المحلية والأجنبية ليصل التصنيف إلى A+ مقارنة بالتصنيف السابق، وهو AA-.

لا يزال تراجع أسعار النفط وسلسلة المراجعات بتخفيض التوقعات الاقتصادية السعودية تؤثر على معنويات السوق

مع انقضاء نصف العام تقريباً، لا يزال مؤشر تداول للسوق السعودي متراجعا بأكثر من ٥٪ منذ بداية العام حتى تاريخه عند مستوى ٦,٨٢٢ نقطة. وتواصل البورصة معاناتها من جراء ضعف المعنويات على الرغم من تحقيق الشركات والبنوك لأرباح أفضل مما كان متوقفاً عن الربع الأول من العام ٢٠١٧ وعلى الرغم أيضاً من قيام الملك بإعادة البدلات لموظفي الدولة بنهاية شهر أبريل. حيث أن تراجع أسعار النفط، وتخفيض صندوق النقد الدولي لتوقعات النمو السعودي، بالإضافة إلى تخفيض وكالة فيتش للجدارة الائتمانية للملكة، يبدو ان كل تلك العوامل قد ألفت بظلالها على المؤشر.

وعلى الرغم من ذلك، تواصل البورصة السعودية، بالتعاون مع السلطات الرقابية، المضي قدماً في إصلاح وتحديث سوق الأوراق المالية من أجل مواكبة المعايير الدولية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. وتشمل التدابير الجديدة التي تم تطبيقها مؤخراً: السماح بالبيع على المكشوف، في سابقة تعد الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، وتعديل آلية المقاصة لتسوية صفقات الأسهم بعد يومي عمل (T + 2)، وتطبيق أنظمة جديدة لصناديق الاستثمار العقارية (ريتس)، وفرض قيوداً أقل صرامة على استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة وتخفيض ملكية الأصول تحت الإدارة بحيث لا تقل قيمتها عن مليار دولار فيما كانت في السابق خمسة مليارات دولار، كما فتحت التعديلات الباب أمام المستثمرين الأجانب للاستحواذ على نسبة لا تزيد عن ١٠٪ فيما كانت ٥٪ سابقاً. وتأمل السلطات في أن تطبيق تلك الإجراءات سوف يساعد في انضمام البورصة السعودية لمؤشرات الأسواق الناشئة مثل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة ومؤشر فوتسي للأسهم العالمية. ومن المقرر ان يعلن مؤشر مورجان ستانلي عن قراره بشأن انضمام المملكة للمؤشر خلال الشهر القادم، في حين من المتوقع صدور قرار مؤشر فوتسي في سبتمبر المقبل.

إلى جانب ذلك هناك الاستعدادات التي من الممكن ان يطلق عليها الحدث الفريد من نوعه لتحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠، إلا وهو تخصيص شركة أرامكو السعودية. حيث يتوقع ان يتم طرح نسبة ٥٪ من أسهم الشركة العملاقة في مجال الطاقة للاكتتاب العام أما خلال العام القادم او بحلول العام ٢٠١٩، بما سيؤدي لجمع ٤٥ مليار دولار أمريكي على الأقل من عوائد الاكتتاب (وفقاً لتقييم أرامكو بقيمة ٩٠٠ مليار دولار أمريكي) لصندوق الاستثمارات العامة.

International Network

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box: 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353